الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2009/C.3/3
17 June 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثالث
بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الأولويات الإقليمية والعالمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ

موجز

تعرض هذه الوثيقة تحليلاً للآثار المترتبة على الأزمات الثلاث الحالية، وهي الأزمة المالية وأزمة الأمن الغذائي وتغيّر المناخ.

فمع تسارع وتيرة اندماج اقتصادات منطقة الإسكوا في الاقتصاد العالمي، ازداد مدى تأثرها باقتصادات البلدان الأكثر تقدماً ولم تبقَ بمنأى عن الأزمة المالية العالمية، لا سيما منها بلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي. وقد تأثرت هذه البلدان بشكل مباشر بانخفاض الطلب العالمي على النفط، وما تلاه من تدنٍ حاد في أسعار النفط الخام في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، وعانت من اهتزازات ملحوظة في القطاعين المصرفي والمالي. فقد أدى خروج رأس المال المضارب من بعض أسواق المنطقة إلى أزمة سيولة نقدية وساهم في ارتفاع كلفة الاقتراض في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩. من ناحية أخرى، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان المنطقة بحوالى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩. ويعدّ تراجع صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى البلدان المتقدّمة، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، أحد أهم تداعيات الأزمة الحالية على بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

تعزى أزمة الأمن الغذائي الحالية بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، وإلى الزيادة الحادة في أسعار الطاقة، وتحويل بعض المصدرين الرئيسيين الأراضي المنتجة نحو إنتاج الوقود الحيوي. وبما أن بلدان منطقة الإسكوا تستورد أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية، فقد زادت درجة تعرضها لأزمة الأمن الغذائي وتأثرها الكبير بتداعياتها.

وتشير توقعات علميّة إلى أن الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا لا توازي في حجمها حصة منطقة الإسكوا التي تعتبر تاريخياً أقل مساهم في الاحترار العالمي، حيث لم يتجاوز إجمالي حصة هذه المنطقة من الانبعاثات العالمية حتى عام ٢٠٠٤ نسبة تراوحت بين ٣ و٥ في المائة. كذلك سيؤثر تغيّر المناخ على الموارد المائية النادرة أساساً في منطقة الإسكوا، وبالتالي على التنمية البشرية.

ويطلب من البلدان الأعضاء مناقشة هذه الوثيقة وإبداء الملاحظات والمقترحات بشأنها.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**الأزمة المالية**	١-١٤	٣
	ألف- الآثار المترتبة على الأزمة المالية في اقتصادات البلدان الأعضاء في الإسكوا	١-٩	٣
	باء- التدابير والإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء لمواجهة الأزمة المالية	١٠	٤
	جيم- دور الإسكوا في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تداعيات الأزمة المالية	١١-١٤	٥
ثانياً-	**الأمن الغذائي**	١٥-٤٠	٥
	ألف- لماذا أزمة الأمن الغذائي	١٥-٢١	٥
	باء- الآثار المترتبة على أزمة الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في الإسكوا	٢٢-٢٧	٧
	جيم- التدابير والإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء لمواجهة هذه الأزمة	٢٨-٣٥	٧
	دال- دور الإسكوا في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تداعيات الأزمة	٣٦-٤٠	٩
ثالثاً-	**تغيّر المناخ**	٤١-٤٦	٩
	ألف- الآثار المحتملة المترتبة على تغيّر المناخ في قطاع الموارد المائية	٤١-٤٤	٩
	باء- رؤية لتكييف قطاع الموارد المائية مع تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا	٤٥	١٠
	جيم- تحديات تغيّر المناخ التي تواجه منطقة الإسكوا	٤٦	١١
رابعاً-	**خلاصة**	٤٧-٤٩	١٢
المرفق-	إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا		١٣

أولاً- الأزمة المالية

ألف- الآثار المترتبة على الأزمة المالية في اقتصادات البلدان الأعضاء في الإسكوا

١- مع تسارع وتيرة اندماج اقتصادات منطقة الإسكوا في الاقتصاد العالمي، ازداد مدى تأثرها باقتصادات البلدان الأكثر تقدماً ولم تبقَ بمنأى عن الأزمة المالية العالمية، لا سيما منها بلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي. وتستعرض هذه الوثيقة أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية على بلدان منطقة الإسكوا، وأهم التدابير التي اتخذتها الحكومات بهدف التقليل من آثارها السلبية. كما تعرض أهم التوصيات الصادرة عن "المنتدى الإقليمي التشاوري رفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا: نظرة مستقبلية" الذي نظمته الإسكوا في دمشق خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢- لقد تأثرت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر بانخفاض الطلب العالمي على النفط، وما تلاه من تدنٍ حاد في أسعار النفط الخام في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩. ومن المتوقَع أن يؤدي هذا الأمر إلى تآكل الفائض في الميزان التجاري والحساب الجاري في هذه البلدان. فالتقديرات تشير إلى فائض في الميزان التجاري بحوالى ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يصل العجز في الحساب الجاري إلى ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وبالمقابل، استفادت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، مثل الأردن ولبنان، من انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض قيمة وارداتها.

٣- كذلك عانى بعض من بلدان مجلس التعاون الخليجي من اهتزازات ملحوظة في القطاعين المصرفي والمالي حيث أدّى خروج رأس المال المضارب من بعض أسواق المنطقة إلى أزمة سيولة نقدية فساهم في ارتفاع كلفة الاقتراض في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩. إلا أنّ معظم مؤسسات التمويل في المنطقة ما زالت تتمتع بملاءة مالية جيدة وتدنّي نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى ما دون الخمسة في المائة.

٤- وسجّلت الأسواق المالية في المنطقة انخفاضاً قياسياً حيث هبطت القيمة السوقية لبورصات المنطقة بحوالى ٣٦٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨. ومن جانب آخر، تكبّد عدد من صناديق الثروة السيادية خسائر جسيمة حيث قدِّرت نسبة الخسائر في صندوقي أبو ظبي وقطر السياديين بحوالى ٤٠ في المائة من المحفظة الاستثمارية لكل منهما وذلك من جراء هبوط قيمة استثماراتهما في الأوراق المالية، لا سيّما في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

٥- من ناحية أخرى، أدّت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى بلدان المنطقة بحوالى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض عائدات الاستثمار في القطاع النفطي مع تراجع أسعار النفط الخام، وتراجع القدرة الاستثمارية للشركات العابرة للبلدان مع تدنّي إمكانيّاتها التمويلية.

٦- ويعدّ تراجع صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى البلدان المتقدّمة، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، أحد أبرز تداعيات الأزمة الحالية على الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. فالأسواق الأوروبيّة تشكّل الوجهة الأساسيّة لصادرات العديد من هذه البلدان (حوالى ٥٠ في المائة من إجمالي صادرات هذه البلدان

في عام ٢٠٠٧)؛ ولا شكّ في أن دخول بلدان الاتحاد الأوروبي مرحلة الركود الاقتصادي سيقلّل من قيمة صادرات بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

٧- ويتوقّع أن تعاني البلدان المصدّرة لليد العاملة، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن، من انخفاض ملحوظ في تحويلات العاملين في الخارج، خاصة في بلدان أوروبا ومجلس التعاون الخليجي. ومن أكثر البلدان تأثراً بهذا التراجع الأردن ولبنان اللذان يعتمد اقتصادهما بشدة على هذه التحويلات. وفي حال استمرّت الأزمة الحاليّة طويلاً، يرجّح أن يعود قسمٌ من اليد العاملة في الخارج إلى البلد الأم فتساهم تلك العودة في تفاقم مشكلة البطالة والفقر وتهدّد المكاسب الاقتصادية التي استطاعت منطقة الإسكوا تحقيقها على مدى الأعوام الثمانية الماضية.

٨- وقد يؤدي استمرار الأزمة المالية العالمية واشتدادها في البلدان المتقدمة إلى الحدّ من قدرة تلك البلدان على الالتزام بالمساعدات الحكوميّة التي تستفيد منها البلدان النامية، ومن بينها العديد من بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

٩- ونتيجة لكل ما تقدّم، يتوقّع أن تنخفض نسبة النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حوالى ١ في المائة في عام ٢٠٠٩، بعد أن وصلت إلى ما يقارب ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة النمو الاقتصادي، بعد أن بلغت حوالى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، كمعدّل عام لبلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

باء- التدابير والإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء لمواجهة الأزمة المالية

١٠- سعى العديد من البلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا إلى تنشيط الطلب المحلي والحؤول دون تباطؤ النمو الاقتصادي عبر اتخاذ جملة إجراءات منها:

(أ) اتباع سياسات نقديّة توسعيّة واتخاذ تدابير نقديّة بغية توفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص والحدّ من خسائر الأسواق المالية. ففي الإمارات العربية المتحدة، قدمت الحكومة إلى القطاع المصرفي تسهيلات ائتمانية بلغت ٥٠ مليار درهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وأودعت لدى البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة ٧٠ مليار درهم كودائع حكومية. وقامت مؤسسة النقد العربي السعودي بخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع من ١٣ في المائة إلى ٧ في المائة. وفي البحرين، خفض مصرف البحرين المركزي الفائدة على الودائع لمدة أسبوع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بمعدل ٢٥ نقطة أساسية، ورفع قيمة الودائع المضمونة من ١٥ ٠٠٠ دينار إلى ٢٠ ٠٠٠ دينار لدعم ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي. كما ضخّ بنك الكويت المركزي في البنوك المحلية ١,٨٩ مليار دولار، وأعلن البنك المركزي المصري ضمان كافة الودائع المصرفية. وخفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة ثلاث مرات والاحتياطي الإلزامي مرتين خلال الأشهر الستة الماضية؛

(ب) زيادة الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية في البنى التحتيّة بشكل خاص. ففي المملكة العربية السعودية، أُعلِن عن خطة تنموية لإنفاق حوالى ٤٠٠ مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة القادمة. وأعلنت الحكومة المصرية عن عزمها زيادة الإنفاق الحكومي بحوالى ٣٠ مليار جنيه مصري خلال عام

٢٠٠٩ لدعم كافة القطاعات الاقتصادية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية. وفي عُمان، يتوقع أن يزداد الإنفاق الحكومي بحوالى ١١ في المائة هذا العام مقارنة مع عام ٢٠٠٨؛

(ج) تسهيل المعاملات الإداريّة ووضع الأطر التشريعيّة المناسبة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاع الخاص، لا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

جيم- دور الإسكوا في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تداعيات الأزمة المالية

١١- أولت الإسكوا الأزمة المالية العالمية وآثارها على البلدان الأعضاء أهمية قصوى، فأعدّت مجموعة من الدراسات حول أثر الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات الاقتصادية في بلدان المنطقة. وهي تعكف حالياً على إعداد تقرير مفصّل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حول سبل مواجهة الأزمة المالية في هذه المنطقة. كما تشارك مع سائر اللجان الإقليمية في الأمم المتحدة في إعداد تقرير حول الآثار المترتبة على الأزمة في مناطق مختلفة من العالم.

١٢- ونظّمت الإسكوا، بالتعاون مع منظمة العمل الدوليّة، "المنتدى الإقليمي التشاوري رفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا: نظرة مستقبلية"، الذي عقد في دمشق خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد سعت الإسكوا من خلال هذا المنتدى إلى تقييم آثار الأزمة المالية على اقتصادات البلدان الأعضاء وتحديد الخطوات ذات الأولوية لمعالجة هذه الآثار. كذلك هدف المنتدى إلى التقريب بين آراء البلدان الأعضاء ومواقفها لكي تتخذ موقفاً موحّداً خلال "المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية" الذي سيعقد في نيويورك خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

١٣- وقد شارك في المنتدى ١٣ بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وبعض المنظّمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى عدد كبير من الخبراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية في منطقة الإسكوا، لا سيّما في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري، والأسواق المالية والمصارف، والعمالة.

١٤- وفي نهاية المنتدى، صدر عن المجتمعين "إعلان دمشق بشأن التصدّي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا" الذي تضمّن توصيات تهدف إلى معالجة الآثار المترتبة على الأزمة معالجة أكثر فعالية. ويرد نص الإعلان في المرفق بهذه الوثيقة.

ثانياً- الأمن الغذائي

ألف- لماذا أزمة الأمن الغذائي؟

١٥- لدى تحليل تأثير الأزمة الحالية على كل منطقة في العالم، من الضروري تحديد الروابط بين الأزمات الثلاث، أي الأزمة المالية وأزمة الوقود وأزمة الأمن الغذائي.

١٦- ففي ظلّ العولمة والترابط الاقتصادي الشديد بين البلدان، تتّخذ الانعكاسات المترتبة على الأزمات بعداً عالمياً أيضاً. وهي تؤدّي بالتالي إلى نشوء مزيد من الأزمات، وتقوّض الإنجازات المتعلقة بالقضاء على

الفقر، وتمعن في إضعاف القدرة على مواجهة الأزمات وتزعزع الاستقرار. فأزمة الأمن الغذائي العالمية التي بلغت أوجها في عام ٢٠٠٨، مع الارتفاع الحادّ في أسعار السلع الأساسية كالقمح والحبوب، مرتبطة بجزء كبير منها بارتفاع أسعار الوقود والمضاربة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية التي أدّت بدورها إلى تفاقم الأزمة المالية التي أصبحت اليوم أزمة اقتصادية عالمية.

١٧- وتعزى أزمة الأمن الغذائي الحالية بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، وإلى الزيادة الحادة في أسعار الطاقة، وتحويل بعض المصدرين الرئيسيين الأراضي المنتجة نحو إنتاج الوقود الحيوي. وبما أنّ بلدان منطقة الإسكوا تستورد أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية، فقد زادت درجة تعرضها لأزمة الأمن الغذائي وتأثرها الكبير بتداعياتها. وقد ازداد الوضع المتفاقم أصلاً في المنطقة تعقيداً بسبب الاستثمارات المنخفضة في قطاع الزراعة، وعدم كفاءة استخدام الأراضي والموارد المائية الأمر الذي أثر بدوره سلباً على الإنتاجية الزراعية. وقد جاءت سياسات الاقتصاد الكلي والممارسات التجارية التقييدية لتزيد من صعوبة مواجهة أزمة الأمن الغذائي عوضاً عن التخفيف من حدّتها.

١٨- وفي ظل هذا الوضع، بات الفقراء، لا سيّما منهم سكان المناطق الريفية، أكثر عرضة لآثار أزمة الأمن الغذائي. وقد أدّت هذه الأزمة، التي ازدادت حدّة نتيجة الأزمة المالية العالمية، إلى انحدار العديد من الفقراء إلى ما دون خط الفقر. كما حدّت الأزمة المالية من الائتمانات المخصّصة للاستثمارات الإنتاجية في الزراعة، وخصوصاً بالنسبة إلى صغار المزارعين. ويأتي تغيّر المناخ ليزيد من تواتر الجفاف وامتداده، ويؤثر بالتالي سلباً على إنتاج الأراضي الجافة ويزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي.

١٩- ومع تحوّل الأزمة المالية إلى ركود عالمي، سلكت التوقعات التضخّمية اتجاها معاكسا فشهدت معدلات التضخّم بداية تراجع في بلدان عديدة. كذلك انخفضت أسعار النفط والأسمدة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، تراجع الطلب على الحبوب مع تراجع الطلب العالمي على القمح بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. لذا، تهدد الأزمة المالية في العالم بمزيد من التدهور في الوضع الغذائي العالمي.

٢٠- ورغم الهبوط الشديد الذي شهدته أسعار الحبوب الغذائية في الأسواق الدولية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ظلت مستويات هذه الأسعار أعلى بكثير مما كانت عليه قبل وقوع الأزمة في منتصف عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الهبوط الحاد أيضاً في أسعار النفط والأسمدة خلال الأشهر الأخيرة، تبقى الأسواق الدولية شديدة التقلب، وإنّ أيّ ارتفاع في أسعار المواد الأولية قد يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج. كما أنّ انخفاض أسعار المنتجات قد يضعف حماس المنتجين ويؤثر بالتالي سلباً على الإنتاج خلال الفترات اللاحقة. والمؤسف أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة قد تؤدي بدورها إلى خفض الاستثمارات الزراعية الشديدة الأهمية في هذه المرحلة، لا سيّما وأنّ هذا القطاع لا يحظى بالدعم الكافي ضمن خطط النهوض الاقتصادي الحكومية التي تعدّها وتعتمدها بلدان عديدة.

٢١- وإذا ظلت السلع الأساسية والغذائية في تناقص متزايد بينما أسعار الوقود آخذة في الارتفاع، قد يكون تأثير المضاربة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية أكثر حدّة وزعزعة للاستقرار في المستقبل.

باء- الآثار المترتبة على أزمة الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٢٢- في منطقة الإسكوا، تأثرت البلدان بأزمة الأمن الغذائي العالمية بسبب اعتمادها على المواد الغذائية المستوردة بنسبة تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المائة من حاجاتها الغذائية. أمّا صافي المواد الغذائية المستوردة فيتراوح بين ٥ و١٠ في المائة من مجموع الواردات في منطقة الإسكوا، حيث يمثل القمح أكثر المواد الغذائية شعبية في الشرق الأوسط. وأمّا بلدان الخليج فتستورد ١٠٠ في المائة من حاجاتها من الأغذية الأساسية، غير أنّ اقتصادها يعتمد على الفوائض النقدية التي يؤمّنها قطاع النفط، بينما تواجه البلدان غير المصدّرة للنفط في المنطقة تحديات مالية كبيرة، فضلاً عن تذمّر الناس بسبب ارتفاع الأسعار. وقد أدّى هذا الوضع إلى اضطرابات مدنية وتفاقم حدّة الفقر على الصعيد الوطني. كذلك يمكن أن تتسبّب الأزمة بحروب اقتصادية في المنطقة. وقد لجأ المزارعون إلى الزراعات غير المشروعة بعد أن عجزت المحاصيل البديلة عن درّ المداخيل.

٢٣- أما أشدّ البلدان عرضة للتقلبات في أسعار المواد الغذائية فهي تلك التي تسجّل مستويات مرتفعة نسبياً من الفقر مثل العراق وفلسطين واليمن، وتلك التي تستورد المواد الغذائية والوقود بكميات كبيرة مثل الأردن ولبنان. إنّما في جميع البلدان، يكون فقراء المدن، وغير الملاكين في المناطق الريفية، والمزارعون المهمّشون أكثر الفئات تضرراً، وينبغي بالتالي تخصيصهم بمساعدات محدّدة.

٢٤- وتشير الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في مصر واليمن إلى أنّ شراء المواد الغذائية يستهلك أكثر من ٥٠ في المائة من النفقات الأسرية لدى الخُمسين من الأسر الأشدّ فقراً. ولهذا المعدّل المرتفع انعكاسات لا تقتصر على معدلات الفقر الإجمالية وحسب بل تطال أيضاً معدلات سوء التغذية والمستوى الصحي لدى الأطفال. فقد تتجه العائلات في مواجهتها الارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى خفض استهلاكها من السعرات الحرارية.

٢٥- وتأتي التظاهرات والاضطرابات السياسية التي حصلت في مصر واليمن مؤخراً، والتوترات المتفاقمة وسط العمال المغتربين في أجزاء من الخليج لتدلّ على أنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن أن تكون له مضاعفات سياسية واسعة النطاق قادرة على زعزعة الاستقرار السياسي في منطقة تعيش أساساً حالة صراع.

٢٦- وفي الوقت نفسه، أدّى اشتعال أسعار المواد الغذائية وربط العملة بسعر الدولار الأمريكي إلى ارتفاع معدلات التضخم السنوية في معظم بلدان الخليج.

٢٧- وكانت لأزمة الأمن الغذائي أيضاً تأثيرات كبيرة على ميزانيات عدد من البلدان في غربي آسيا، لا سيّما البلدان غير المنتجة للنفط بما أنّ العديد منها يدعم الوقود ومواداً غذائية عديدة. ويواجه صانعو السياسات تحدياً رئيسياً على صعيد التدابير القصيرة الأجل. فهذه التدابير التي ترمي إلى تخفيف حدّة الأزمة قد تكون غير قابلة للاستمرار أو تكون لها انعكاسات سلبية مضرّة بالاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

جيم- التدابير والإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء لمواجهة هذه الأزمة

٢٨- تميّزت السياسات التي انتهجتها البلدان لمواجهة الأزمة بمعالجتها جميع القطاعات الاقتصادية بشكل رئيسي. فقد شملت مثلاً توسيع نطاق برامج الدعم، ووضع ضوابط على الأسعار أو قيوداً على الصادرات، وخفض الضرائب على المواد الغذائية. وقامت البلدان أيضاً بوضع عدد من برامج الحماية الاجتماعية الهّامة ومنها مثلاً برامج تحويل النقود. كذلك قامت الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين مؤخراً بتعزيز برامج التغذية في المدارس أو بوضع هذه البرامج حيثما لم تتوفر. وقد أثبتت هذه البرامج فائدتها في التصدي

لأزمة الأمن الغذائي لأنّها لا تساهم في تحسين غذاء التلاميذ وصحتهم وحسب، بل ترفع أيضاً معدلات الالتحاق بالمدارس وتحدّ من عمالة الأطفال. إنّما على الرغم من هذه الجهود، تبقى الحاجة ملحّةً إلى وضع برامج حول شبكات الأمان الاجتماعي موجّهة نحو الفئات المعنية.

٢٩- وبرعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أصدرت البلدان العربية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية"، وذلك تأكيداً على التزامها مضافرة الجهود لمعالجة أزمة الأمن الغذائي الحالية. وقد دعت في هذا الإعلان إلى وضع خطط سليمة للتبادل التجاري والاستثمار بغية تعزيز الأمن الغذائي على المديين القصير والطويل، باتّخاذ عدة تدابير منها تدعيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التبادل التجاري الزراعي العربي.

٣٠- ودعت البلدان العربية، تسليما منها بالحاجة إلى تنظيم استعمال المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، إلى تطوير تكنولوجيات بيئية مستدامة لاستخدام المنتجات الثانوية الزراعية والمخلفات الغذائية كمصادر بديلة في إنتاج هذا الوقود.

٣١- وأمام الحواجز الكبيرة التي تعترض سعي المنطقة إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، يبرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية أساسية لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة على المدى الطويل.

٣٢- وقد بادرت بلدان الخليج، وهي الأكثر اعتمادا على المواد الغذائية المستوردة، إلى بناء شراكات والقيام باستثمارات في المجال الزراعي في سائر البلدان العربية، وآسيا الوسطى، وأفريقيا حيث الموارد المائية وافرة والتربة خصبة، إنّما حيث الحاجة أيضاً إلى دعم فني ومالي لتفعيل هذه الإمكانات الزراعية. فخطة الأمن الغذائي التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة مثلاً تتضمّن تطوير ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية في السودان من أجل مساعدته على تثبيت الإمدادات الغذائية وأسعار هذه الإمدادات. وفي خطوة مشابهة، تسعى قطر والكويت والمملكة العربية السعودية إلى الاستثمار في بلدان عديدة بما فيها باكستان وكمبوديا وموزامبيق.

٣٣- ويمكن لمنافع هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تكون متبادلة باستحداثها فرصاً لنقل التكنولوجيا، وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي في البلدان الشريكة من جهة، وتعزيزها الأمن الغذائي في بلدان الخليج من جهة أخرى. إنّما لكي تكون هذه المنافع متبادلة، يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يترتب على هذه الاستثمارات من أخطار محتملة وتأثيرات اجتماعية.

٣٤- ومن الضروري أيضاً التوقّف عند الجهود التي بذلتها المنطقة في مواجهة أزمة الأمن الغذائي العالمية عبر قيامها بتبرّعات مالية بغية تقديم المعونات الغذائية إلى ضحايا الجوع في حالات الطوارئ. فقد تبرّع البنك الإسلامي للتنمية مؤخرا بمبلغ ١,٥ مليار دولار أمريكي لعمليات الإغاثة هذه، وتبرّعت المملكة العربية السعودية بخمسمائة مليون دولار أمريكي إلى برنامج الأغذية العالمي.

٣٥- إنّ أزمة الأمن الغذائي الحالية هي بمثابة "تنبيه" إلى المؤسسات والحكومات لكي تعيد تقييم السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها في الماضي والأسباب المنهجية التي تساهم في استمرار هذه الأزمة.

دال- دور الإسكوا في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تداعيات الأزمة

٣٦- تسعى الإسكوا، بانتقالها من تلبية الاحتياجات الطارئة المباشرة للأفراد إلى معالجة قضية الأمن الغذائي في المنطقة على المدى الطويل، إلى التعاون مع البلدان الأعضاء بغية تحقيق تماسك وتكامل بين سياسات الأمن الغذائي، وسياسات التبادل التجاري وجهود التنمية في الريف والمدن. فينبغي إعداد المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل في إطار سياسات إنمائية متكاملة ومستدامة تأخذ في الاعتبار الاهتمامات البنيوية، وتشجّع الاستثمارات في تحسين القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والإنتاجية. كذلك ينبغي أن تندرج ضمن هذه المبادرات عناصر أساسية هي البعد الاجتماعي الذي يشمل مثلاً الجوانب المتعلقة بنوع الجنس، وحاجات الفئات الضعيفة.

٣٧- وفي مواجهة التحديات المرتبطة بأزمة الأمن الغذائي العالمية، تستطيع الإسكوا أن تتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في مجالات عديدة منها تقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي، وبناء الشراكات لنقل التكنولوجيا، وتيسير التمويل لأغراض التنمية.

٣٨- وخلال الاجتماع الثاني عشر لآلية التنسيق الإقليمي الذي دعت إليه الإسكوا وعقد في بيروت في أيلول/سبتمبر الماضي، اتفقت وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة والبنك الدولي وجامعة الدول العربية على إنشاء فريق مواضيعي يُعنى بالأمن الغذائي فيضمن معالجة أزمة الأمن الغذائي الحالية بشكل متماسك، وتعزيز هذا الأمن على المدى الطويل.

٣٩- وتعمل الإسكوا أيضاً على وضع إطار شامل لدعم البلدان العربية في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل، مع التركيز على التبادل التجاري والاستثمار، والتكامل الإقليمي، والتنمية المرتكزة على الحقوق، وتحسين أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتجميع البيانات الإحصائية ورصدها.

٤٠- بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تقديم دعم مباشر لبناء قدرات البلدان الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بالأمن الغذائي والحق في الغذاء، بناءً على طلبها.

ثالثاً- تغيّر المناخ

ألف- الآثار المحتملة المترتبة على تغيّر المناخ في قطاع الموارد المائية

٤١- تعتبر منطقة الإسكوا تاريخياً أقل مساهم في الاحترار العالمي، إلاّ أنّ توقعات علميّة تشير إلى أن الآثار المترتبة على تغيّر المناخ لا تتناسب من حيث حجمها مع مساهمة منطقة الإسكوا المتدنية في ذلك التغيّر. فإجمالي حصة هذه المنطقة من الانبعاثات العالمية لم يتجاوز حتى عام ٢٠٠٤ نسبة تراوحت بين ٣ و٥ في المائة. كذلك ستنعكس معظم تأثيرات تغيّر المناخ على الموارد المائية النادرة أساساً في منطقة الإسكوا وبالتالي على التنمية البشرية.

٤٢- ومن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تغيّر المناخ، ومواطن الضعف إزاءه، تبرز آثاره على كمية الموارد المائية ونوعيتها التي تعتبر حاسمة في حياة سكان المنطقة وفي اقتصادها. فقد تطال آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية قطاعات اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة تشمل الزراعة، والصحة، والسلامة العامة (كالإعصار جونو في عُمان)، والتنوع البيئي، وصناعة تحلية المياه المالحة، والسياحة، وإنتاج الطاقة من المصادر المائية، والملاحة النهرية (كما هو الحال في مصر).

٤٣- ويمكن أن تعزى هذه الآثار نظرياً إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتدني رطوبة التربة، وازدياد التبخر والنتح، والتحولات في أنماط سقوط الأمطار من حيث التوزيع الزمني والجغرافي، والتقلب السنوي والموسمي الشديد، وتواتر الجفاف والتصحر، وتقلّص الغطاء الثلجي على المرتفعات (كالمناطق الجبلية في الجمهورية العربية السورية ولبنان، وبدرجة أقل في العراق)، والآثار المحتملة الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل وتسرّبها إلى الخزانات الجوفية للمياه العذبة القريبة من الشاطئ. كذلك يتوقع أن يؤثر تغيّر المناخ سلباً على نوعية المياه، عبر تلويث المياه السطحية وتسرّب مياه البحر إلى أحواض المياه الجوفية. ولا شك في أن التغيّرات المتوقعة ستؤثر في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعتمد على هذه المتغيّرات اعتماداً مباشراً أم غير مباشر. وتبلغ هذه الآثار حداً بعيداً في منطقة الإسكوا، ويرجّح أن تكون على أشدها في أوساط الفئات الأضعف، كالنساء والمسنين والأطفال والفقراء، والفئات المهمشة.

٤٤- وستؤدي الآثار المترتبة على تغيّر المناخ في قطاع الموارد المائية إلى تقويض الخطط الإنمائية الوطنية، والتعرّض لأمن البشر ومعيشتهم، ودفع عجلة الحركات السكانية الهائلة والنزوح (أي الهجرة البيئية). ويمكن أن تزداد الحالة تعقيداً بسبب اعتماد المنطقة الشديد على موارد المياه العذبة التي تتدفّق من بلدان المصدر من خارج المنطقة. ولذلك يمكن أن تكون ندرة المياه سبباً لنشوء نزاعات دولية بين البلدان التي تتشارك في الموارد المائية داخل بلدان منطقة الإسكوا وفيما بينها وبين مناطق أخرى.

باء- رؤية لتكييف قطاع الموارد المائية مع تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا

٤٥- يتطلب تكييف قطاع الموارد المائية مع تغيّر المناخ أولاً معرفة دقيقة لعنصر قطاع الموارد المائية الذي سيتأثر بتغيّر المناخ ومدى هذا التأثير. لذا يجب أن يسبق أيّ تصورّ لتكييف هذا القطاع تقييم لدرجة التأثر بأخطار تغيّر المناخ وسرعة هذا التأثر. ومن الناحية النظرية، يتمّ إعداد استراتيجية لتكييف قطاع الموارد المائية في بلدان منطقة الإسكوا على الشكل التالي:

(أ) تقييم مدى التأثر بمخاطر تغيّر المناخ؛

(ب) وضع استراتيجية لتكييف قطاع الموارد المائية مع تغيّر المناخ. ويقتضي وضع هذه الاستراتيجية أن يميز مديرو الموارد المائية بين نوعين من التكييف هما التيسير والتنفيذ. فالتيسير يشمل أنشطة تعزز قدرة قطاع الموارد المائية على التكيف (مثل التوعية، وبناء القدرات، وتعزيز بنية المؤسسات والإدارة السليمة، وما إليها) وبالتالي تحسين الظروف المطلوبة لتنفيذ تدابير التكييف. أمّا التنفيذ فيشير إلى الأنشطة التي تقدّم مساعدة فعلية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ الضارة بقطاع الموارد المائية أو تجنبها؛

(ج) دمج الإجراءات الرامية إلى تكييف قطاعات الموارد المائية مع تغيّر المناخ في خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتأخذ الاستراتيجية التي تهدف إلى تكييف قطاع الموارد المائية في منطقة الإسكوا الأولويات التالية بعين الاعتبار: (١) الحد من تعرض السكان والمجتمعات لمخاطر تحول الاتجاهات في مجال المياه، وتزايد تقلب المناخ والعوامل المناخية الشديدة؛ (٢) حماية واسترداد النظم الإيكولوجية الحيوية حيث الأراضي والموارد المائية والخدمات التي تؤدي دوراً حيوياً؛ (٣) سدّ الفجوة بين العرض والطلب على المياه بتعزيز إجراءات الحد من الطلب.

جيم- تحديات تغيّر المناخ التي تواجه منطقة الإسكوا

٤٦- يواجه مديرو الموارد المائية في منطقة الإسكوا مجموعة من التحديات الناجمة عن تغيّر المناخ يتلخّص أبرزها كما يلي:

(أ) يتأثر معظم مديري الموارد المائية في البلدان الأعضاء في الإسكوا بثقافة إدارة الموارد المائية التي تقوم على أساس الحدّ الأدنى من التقلب. أما دخول عناصر عدم اليقين في إدارة الموارد المائية في المنطقة بسبب تغيّر المناخ فيمثل تحدياً غير مسبوق لمديري الموارد المائية؛

(ب) على مديري الموارد المائية التصدي للتكييف بوصفه تدبيراً يقتصر على الحدّ من تأثير تغيّر المناخ على قطاع الموارد المائية. وأمام الندرة الشديدة للمياه في منطقة الإسكوا اليوم يصبح تحسين إدارة الموارد المائية أمراً لازماً، وكذلك قواعد العمل الآخذة بالتحول بفعل تغيّر المناخ. أمّا التحدّي الرئيس فلا يتمثل في إيجاد نُهُج جديدة بل في تضمين سياسات التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية تدابير تكييف قابلة للنجاح؛

(ج) يمكن أن ينطوي توفير إمدادات إضافية من المياه لتلبية الطلب المتزايد عليها وتخفيف شدة الجفاف على زيادة الاستثمار في الطاقة التي تستخدم في التحلية، وفي محطات الضخ لنقل المياه من حوض إلى آخر، ومعالجة مياه الفضلات لإعادة استعمالها. وفي أحيان كثيرة، تزيد هذه التدابير استهلاك الوقود الأحفوري وبالتالي انبعاثات غازات الدفيئة التي تقيّد بدورها التدابير المتّخذة على المستوى الوطني للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ومن الضروري أن يحرص مديرو الموارد المائية على ألاّ تكون تدابير التكييف المعتمدة ذات تأثير على الاهتمام بالتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. ويكمن التحدي الرئيس في هذا الصدد في ربط التكييف بالتخفيف الذي يجري حالياً، بمعزل عن التكييف على جميع مستويات إدارة الموارد المائية في المنطقة؛

(د) سوف تشكل قلة البحوث والمعلومات (وغيابها الكامل أحياناً) التي تعالج تعرّض المجتمعات والنظم الإيكولوجية لآثار تغيّر المناخ في البلدان الأعضاء في الإسكوا عائقاً أمام الجهود التي ترمي إلى وضع استراتيجيات لتكييف قطاع الموارد المائية. ويكمن التحدي الرئيس في هذا الصدد في تحسين القدرات الوطنية في مجال وضع استراتيجيات تكييف فعالة للتحوط والرد، وذلك عبر إجراء بحوث لتقييم تعرض قطاع الموارد المائية لمخاطر تغيّر المناخ، وتحسين قواعد البيانات حول العوامل المناخية الشديدة وتكرّرها وآثارها وكيفية التصدّي لها؛

(●) يعتبر تنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغيّر المناخ في إطار خطط استراتيجية للموارد المائية على الصعيد الوطني عملية متعددة التخصصات. وهي تتطلب تفاعلاً وتنسيقاً أفقياً بين المؤسسات الحكومية على مستويات عديدة، ومشاركة الجهات المعنيّة، والمجتمع المدني، وقطاعات الأعمال التجارية، والجمهور. ويكمن التحدي الذي يواجهه مديرو الموارد المائية في هذا الصدد في تحقيق درجة عالية من التنسيق فيما بين القطاعات والجهات المعنية بالموارد المائية.

رابعاً- خلاصة

٤٧- يشهد العالم حالياً أزمات مصيرية تدعو إلى إيلاء تداعيات هذه الأزمات والقضايا والتحديات الطارئة الناتجة عنها مزيداً من الاهتمام. ورغم أنّ أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المتوسط لم تسهم في حدوث الأزمات العالمية، تبقى هي الأكثر تضرراً منها. وتجدر الإشارة إلى أنّ العواقب الوخيمة المترتبة على هذه الأزمات ستصيب البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء.

٤٨- في هذا الإطار، يشمل دور الإسكوا مساعدة البلدان الأعضاء على إيجاد سبل للتكيف مع هذه الأزمات ومعالجتها والحد من آثارها السلبية، لا سيما على فئات السكان التي تعاني أصلاً من الفقر والضعف والتهميش؛ والعمل على بناء قدراتها، ومساعدتها في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتصدي للأزمات بفعالية أكبر؛ وتعزيز قدرة بلدان المنطقة على التصدي لها بشكل جماعي من خلال تعزيز التكامل الإقليمي؛ وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيات؛ وإيجاد آليات لتكثيف التعاون والتنسيق، وتسهيل وضع خطط عمل واستراتيجيات وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٩- ولا شكّ في أنّ هذه الأزمات الثلاث، أي الأزمة المالية وأزمة الأمن الغذائي وتغيّر المناخ، مترابطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، وأنّها تطال بشكل رئيس أمن البشر ومعيشتهم. فقد أسفرت هذه الأزمات عن عواقب اقتصادية ومالية واجتماعية مأساوية قد تؤدي إلى مزيد من النزاعات، وتهدد الأمن والسلام على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. وتتطلب مواجهة هذه التحديات من جميع البلدان إيجاد حلول مبنية على أسس المشاركة بين البلدان التي تملك الموارد المالية والقدرات الإدارية والتكنولوجيات، وتلك التي تمتلك الأراضي والمياه والموارد البشرية. كما تتطلب هذه المواجهة تحليل حجم الأزمة ونطاقها وتأثيرها؛ وتقييم الاحتياجات من الموارد وتعبئتها؛ واستعراض أدوار المؤسسات العالمية والعلاقات فيما بينها، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها.

المرفق

إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا
٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

إن المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية، المنعقد في دمشق في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩،

وقد ناقش تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الأزمة) على البلدان الأعضاء في الإسكوا،

وقد ناقش أيضاً الاجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة، حيث جرى تبادل الآراء والتجارب بين الخبراء وممثلي البلدان الأعضاء في الإسكوا والمنظمات الإقليمية والدولية،

يعتمد الإعلان التالي:

١- يطلب المنتدى من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتخاذ الخطوات التالية للتصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) اتخاذ تدابير فعالة للتعويض عن مضاعفات الأزمة على اقتصاداتها، وبخاصة للتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. وستكون هذه التدابير مختلفة حسبما إذا كان البلد بلداً مصدِّراً للنفط، أو ذا اقتصاد متنوع، أو من البلدان الأقل نمواً، أو تحت الاحتلال؛

(ب) اعتماد سياسة مالية توسعية مستدامة لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي. وينبغي أن تتوافق الحوافز المالية، في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع الأهداف الإنمائية الرئيسية وأن يتم تنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تستهدف السياسة المالية بشكل أساسي الآليات الخاصة بالبنية الأساسية، والزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والحماية الاجتماعية؛

(ج) اتخاذ تدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء التي تواجه انتكاسات رأسمالية وأزمات سيولة؛

(د) تشجيع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية القائمة على توفير المزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة. وتحتاج المنطقة إلى تلك الصناديق لتمتين عملية التصدي للأزمة من خلال تدابير توفر التمويل الطويل الأمد للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(●) تعزيز كفاءة الأطر التنظيمية في القطاع المالي من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل؛

(و) الترويج لزيادة التكامل الإقليمي، ولا سيما في الشؤون النقدية والمالية، وتنسيق السياسات المحفزة من أجل تحسين الفعالية في التصدي للأزمة؛

(ز) تشجيع صناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثمارها في الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، ولا سيما في البلدان الأعضاء ذات الميزة المقارنة في مجالي الزراعة والصناعة؛

(ح) السعي بقوة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع الصادرات، والاستثمار في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، وبالتالي زيادة فرص العمل؛

(ط) تسهيل التدفقات البينية للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تعزيز تكاملها الإقليمي؛

(ي) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية؛

(ك) تقوية السياسات المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، بما في ذلك خدمات العمالة، وسياسات فعالة لسوق العمل، والتأمين ضد البطالة، وسياسات مستدامة وملائمة للمعاشات التقاعدية، وبرامج تكميلية للتحويلات النقدية؛

(ل) دعم مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بما في ذلك هيكل النظام المالي الدولي، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. ويمكن تحقيق هذا الدعم من خلال تقديم مدخلات متعلقة بحاجات المنطقة والمساهمة الفعالة في المؤتمر على أعلى مستوى؛

(م) اتخاذ إجراءات استباقية لضمان مساهمة البلدان النامية، ومنها خاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، على نحو أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. فقد أثبتت الأزمة الحالية الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما إلى إدارة للاقتصاد العالمي أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية، وهذا لا يمكن تحقيقه من دون مساهمة فعالة للبلدان النامية في آليات اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي.

٢- يدعم المنتدى أنشطة الإسكوا ويطلب من الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) تقوية وتعزيز دور الإسكوا في تمثيل حاجات المنطقة للتكيف مع الأزمة وكذلك دورها في النقاشات التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة التعاون الفني وبناء القدرات (مثل الحلقات الدراسية، وورشات العمل، والبعثات التقنية، وغيرها) والتي تجمع الهيئات المعنية في كل بلد (مثل وزارات الشؤون الخارجية، والتجارة، والمالية، والاقتصاد، وغيرها) لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاتساق الوطني والإقليمي في المواقف التفاوضية بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الأزمة الحالية؛

(ج) القيام بدور الوسيط في جمع البلدان الأعضاء مع المؤسسات المالية العربية والإسلامية المعنية من أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة و/أو المتفاقمة بسببها؛

(د) تقديم هذا الإعلان إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا وإلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراجها في الوثائق الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.